دليل منظمات المجتمع المدني والأسئلة الشائعة فهم استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف للفترة 2026–2030

دليل منظمات المجتمع المدني والأسئلة الشائعة فهم استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف للفترة 2026–2030 1

ما هي هذه الاستراتيجية؟ 3

ما هي الفرضية الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية؟ 3

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني 3

ما هي التحولات الأربعة الرئيسية في الاستراتيجية؟ 3

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني 4

ماذا تعني الهشاشة والصراع والعنف في هذه الاستراتيجية؟ 4

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني 4

ما الذي سيتغير في نظام تصنيف مجموعة البنك الدولي للبلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف؟ 5

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني 5

ماذا يعني مفهوم «تحسين استباق المخاطر»؟ 6

مصطلح فني: لجنة إدارة المخاطر المؤسسية 6

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 6

ما هو «النهج المتمايز»؟ 6

مصطلح فني: إمكانية تحقيق أثر إنمائي مستدام 7

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 7

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني 8

ماذا تقول الاستراتيجية بشأن التمويل؟ 8

مصطلح فني: نافذة الهشاشة والصراع والعنف 8

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 8

ما هي أجندة الوظائف؟ 8

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 9

هل تفترض الاستراتيجية أن القطاع الخاص هو الحل للهشاشة والصراع والعنف؟ 9

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 9

ماذا تقول الاستراتيجية بشأن إعادة الإعمار والتعافي؟ 9

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 10

ما هو التنفيذ عبر أطراف ثالثة ؟ 10

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني 10

كيف تتناول الاستراتيجية مسألة الحوكمة؟ 10

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 10
ماذا تقول الاستراتيجية بشأن المجتمع المدني؟ 11
قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 11
كيف تتناول الاستراتيجية قضايا النوع الاجتماعي؟ 11
قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 11
كيف تتناول الاستراتيجية قضايا المناخ؟ 12
قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 12
ماذا تقول الاستراتيجية بشأن النزوح القسري؟ 12
قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني 12
ماذا تعني هذه الاستراتيجية بالنسبة إلى سوريا؟ 13
أولويات منظمات المجتمع المدني في سوريا 13
الرسالة الأساسية للمناصرة بشأن سوريا 14
ماذا تعني هذه الاستراتيجية بالنسبة إلى لبنان؟ 14
أولويات منظمات المجتمع المدني في لبنان 14
الرسالة الأساسية للمناصرة بشأن لبنان 15
ما الذي تفتقر إليه الاستراتيجية؟ 15
ما الذي ينبغي لمنظمات المجتمع المدني متابعته في كل بلد يتعامل معه البنك الدولي في سياق الهشاشة والصراع والعنف؟ 16
التصنيف 16
أدوات التشخيص 16
التمويل 16
التزام الحكومة 16
الوظائف 16
القطاع الخاص 16
نموذج التنفيذ 16
النتائج الاجتماعية 16
ما الوثائق التي ينبغي لمنظمات المجتمع المدني طلبها أو متابعتها؟ 17

ما هي هذه الاستراتيجية؟

توضح استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف للفترة **2026–2030** الكيفية التي تعتزم بها مجموعة البنك الدولي العمل في البيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما توضح كيفية تصنيف البلدان، واستباق مخاطر النزاعات، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض التمويل، والعمل مع الحكومات أو من خلال أطراف ثالثة، وتعبئة رأس المال الخاص، ودعم خلق فرص العمل، ورصد أدائها المؤسسي.

ما هي الفرضية الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية؟

ترى الاستراتيجية أن الهشاشة والصراع والعنف أصبحت اليوم من المحددات الرئيسية للنتائج الإنمائية. وتؤكد مجموعة البنك الدولي أن الهشاشة والصراع والعنف لم تعد تقتصر على البلدان منخفضة الدخل أو ضعيفة القدرات، بل تشمل أيضاً الحروب الأهلية، والنزاعات بين الدول، والانقلابات، وعدم الاستقرار السياسي، والعنف الإجرامي المنظم، وانعدام الأمن على المستوى المحلي، والنزوح، والصدمات المناخية، وأزمات الديون، والآثار الممتدة عبر الحدود.

وتستجيب المجموعة لهذه التحديات من خلال جعل أجندة **الوظائف وخلق الثروة** محور انخراطها في البيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف. وتنطلق من فرضية أساسية مفادها أن توفير فرص العمل يمكن أن يزيد الدخول، ويعيد الكرامة، ويحد من إحباط الشباب، ويعزز القدرة على الصمود، ويسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق السلام والاستقرار.

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني

يمثل هذا التأطير طرحاً قوياً، لكنه ينطوي على مخاطر. فالوظائف مهمة، إلا أنها وحدها لا تعالج النزاعات، أو السلطوية، أو النزوح، أو الفساد، أو الاستيلاء على الأراضي، أو أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، أو انهيار الخدمات العامة، أو استحواذ النخب على الموارد.

وعليه، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني الترحيب بالاهتمام بسبل العيش، مع رفض أي افتراض بأن خلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص يشكل، بحد ذاته، مساراً لبناء السلام.

ما هي التحولات الأربعة الرئيسية في الاستراتيجية؟

ترتكز الاستراتيجية على أربعة تحولات رئيسية:

أولاً: تحسين استباق المخاطر.
تسعى مجموعة البنك الدولي إلى تجاوز قائمة الهشاشة والصراع والعنف التقليدية التي تستند إلى الماضي، واعتماد نظام أكثر ديناميكية لرصد المخاطر بهدف التعرف على التهديدات الناشئة في وقت مبكر.

ثانياً: اعتماد نهج متمايز.
لن تتعامل المجموعة مع جميع البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف بالطريقة نفسها، بل ستصمم برامجها ومستويات تمويلها وفقاً لطبيعة السياق وإمكاناته لتحقيق أثر إنمائي مستدام.

ثالثاً: العمل كـ«مجموعة بنك دولي واحدة» في مجال الوظائف.
ستعزز مجموعة البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التنسيق فيما بينها في مجالات خلق فرص العمل، ودعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتنمية القطاع الخاص، والبنية التحتية، والاستثمار.

رابعاً: تعزيز المعرفة والأدوات التشغيلية والشراكات والموارد البشرية.
ستقوم المجموعة بتحديث أدوات التشخيص، واستخدام تقييمات المخاطر والقدرة على الصمود بصورة أكثر منهجية، وتعزيز التنفيذ عبر أطراف ثالثة، ومراجعة التوجيهات الخاصة بالتعامل مع الحكومات بحكم الأمر الواقع، وتحسين الحوافز المقدمة للموظفين، وتطوير أدلة تشغيلية جديدة.

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني

تؤدي هذه التحولات إلى إعادة تشكيل مجموعة من القضايا الجوهرية، منها: من يحصل على التمويل؟ ومن ينفذ المشروعات؟ ومن يحدد المخاطر؟ ومن يقرر ما إذا كانت الدولة تتمتع بـ«التزام بالإصلاح»؟ ومن يُنظر إليه بوصفه فاعلاً مشروعاً في جهود التعافي؟

ماذا تعني الهشاشة والصراع والعنف في هذه الاستراتيجية؟

يشير مصطلح إلى **الهشاشة والصراع والعنف.**

وتتعامل الاستراتيجية مع هذا المفهوم باعتباره **طيفاً متدرجاً** وليس فئة واحدة، إذ يشمل الحروب القائمة، والعنف السياسي، وانهيار المؤسسات، والنزوح، وانعدام الأمن المحلي، والآثار العابرة للحدود، والتوترات الاجتماعية، ومخاطر اندلاع النزاعات.

كما تقر الاستراتيجية بأن الهشاشة والصراع والعنف تتداخل مع تغير المناخ، وأزمات الديون، والأوبئة، وضعف المؤسسات، والجريمة المنظمة، والتحولات الجيوسياسية.

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني

يُعد هذا التعريف الموسع مفيداً لأنه يشمل بلداناً ليست في حالة حرب رسمية، لكنها لا تزال تعاني من أوضاع هشة، مثل لبنان.

إلا أن اتساع نطاق هذا التصنيف يجعل **الشفافية أكثر أهمية.** ولذلك ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تطرح الأسئلة التالية:

من الذي يقرر أن بلداً ما «معرض للخطر»؟

ما الأدلة التي يستند إليها هذا القرار؟

هل تتم استشارة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني؟

وهل تشمل عملية التقييم مخاطر مثل قمع الحيز المدني، والفساد، والاستيلاء على الأراضي، والتمييز؟

ما الذي سيتغير في نظام تصنيف مجموعة البنك الدولي للبلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف؟

كان النظام السابق يعتمد بصورة كبيرة على أعداد الوفيات الناجمة عن النزاعات وعلى درجات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA). وترى مجموعة البنك الدولي أن هذا النهج كان يستند إلى الماضي أكثر من اللازم، ولا يخدم جهود الوقاية.

أما النهج الجديد فيقسم البلدان إلى الفئات التالية

بلدان تمر بأزمة حادة: وهي البلدان التي لا يستطيع البنك العمل فيها عبر الأنظمة الحكومية، غالباً بسبب النزاعات الشديدة، أو غياب السيطرة على الأراضي، أو غياب مؤسسات تمثيلية فاعلة.

بلدان في مرحلة انتقالية: وهي البلدان الخارجة من أزمات أو نزاعات ممتدة، والتي بدأت فيها فرص التعافي وإعادة الإعمار واستئناف الانخراط بالظهور.

بلدان متأثرة بالنزاع: وهي البلدان التي تمتلك حكومات قائمة، لكن النزاع أو انعدام الأمن فيها بلغ مستوى يؤثر في التنمية الوطنية.

بلدان معرضة للخطر: وهي بلدان تبدو مستقرة، لكنها معرضة لاحتمال الدخول في حالة من عدم الاستقرار أو اندلاع نزاع خلال المدى القريب أو المتوسط.

بلدان مستقرة: وهي البلدان التي لا تُعتبر معرضة لمثل هذه المخاطر خلال المدى القريب أو المتوسط.

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني

يمثل هذا الجزء أحد أهم عناصر الاستراتيجية، لأن التصنيف لا يقتصر على وضع تسمية للبلدان، بل يؤثر بصورة مباشرة في حجم التمويل، وتصميم المشروعات، وإدارة المخاطر، والتقارير المقدمة إلى مجلس الإدارة، وكذلك في قرار البنك بشأن العمل عبر المؤسسات الحكومية أو من خلال التنفيذ عبر أطراف ثالثة.

وعليه، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني المطالبة بإجابات واضحة عن الأسئلة التالية:

من الذي يحدد تصنيف الدولة؟

هل المنهجية المستخدمة معلنة ومتاحة للجمهور؟

وهل يمكن للمجتمع المدني الاعتراض على هذا التصنيف أو مراجعته؟

ماذا يعني مفهوم «تحسين استباق المخاطر»؟

يعني ذلك أن مجموعة البنك الدولي تسعى إلى تحديد مخاطر الهشاشة والصراع والعنف في مرحلة مبكرة، وتعديل برامجها قبل أن تتطور الأزمات بصورة كاملة.

ولتحقيق ذلك، ستستخدم أدوات علنية للتنبؤ بالنزاعات، ورصداً على المستوى المحلي، وتحليلات الاتجاهات التي يعدها الموظفون، وتقييمات فرق العمل القطرية، ومدخلات الشركاء، إضافة إلى لجنة داخلية لإدارة المخاطر المؤسسية.

وتؤكد المجموعة أنها لا تهدف إلى «التنبؤ بالنزاعات» بصورة آلية، وإنما إلى تشجيع الفرق القطرية على رصد المخاطر الناشئة وتعديل البرامج في الوقت المناسب.

مصطلح فني: لجنة إدارة المخاطر المؤسسية

هي لجنة داخلية في مجموعة البنك الدولي تتولى مراجعة المخاطر على مستوى البلدان والمحافظ الاستثمارية.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، ستضطلع اللجنة بدور محوري في مراجعة تصنيفات الهشاشة والصراع والعنف، وتحديد البلدان مرتفعة المخاطر، ودفع الفرق القطرية إلى تكييف برامجها وفقاً للمخاطر المستجدة.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

تشير الاستراتيجية إلى أن بعض عمليات تقييم المخاطر ستظل سرية. وقد يكون ذلك مبرراً في بعض السياقات السياسية الحساسة، إلا أنه يثير في الوقت نفسه إشكالية تتعلق بالمساءلة.

فإذا ظلت تحليلات المخاطر داخلية بالكامل، فقد لا تتمكن منظمات المجتمع المدني من معرفة ما إذا كانت المجموعة تتجاهل مؤشرات الإنذار المبكر، أو تقلل من حجم القمع، أو تعتمد بصورة مفرطة على الروايات الرسمية للحكومات.

ولذلك، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني مطالبة البنك بنشر ملخصات غير حساسة لتحليلات المخاطر، وتوضيح الكيفية التي تُدمج بها الأدلة المحلية، ولا سيما تلك المقدمة من المنظمات النسوية، والمجتمعات النازحة، والبلديات، والنقابات، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والمجتمعات المتأثرة.

ما هو «النهج المتمايز»؟

يعني النهج المتمايز أن مجموعة البنك الدولي ستعدل حجم الدعم ونوعه وأولوياته وفقاً لطبيعة سياق الهشاشة والصراع والعنف، وبناءً على **إمكانية تحقيق أثر إنمائي مستدام.**

ويمثل ذلك تحولاً جوهرياً عن النهج السابق الذي كان يقوم على زيادة التمويل كلما ارتفعت الاحتياجات. إذ تؤكد المجموعة أنها ستصبح أكثر انتقائية، وستوجه الموارد إلى الحالات التي يمكن أن تحقق فيها أثراً أكثر استدامة.

مصطلح فني: إمكانية تحقيق أثر إنمائي مستدام

يقصد بهذا المفهوم تقييم مجموعة البنك الدولي لاحتمال أن يحقق تدخلها نتائج دائمة.

ففي البلدان المتأثرة بالنزاعات أو المعرضة للخطر، يعتمد هذا التقييم بدرجة كبيرة على التزام الحكومة بالإصلاحات التي تعالج مسببات الهشاشة وتدعم خلق فرص العمل.

أما في البلدان التي تمر بأزمات حادة، حيث يتعذر العمل عبر المؤسسات الحكومية، فيعتمد الأمر على وجود منصات محلية قادرة على تقديم الخدمات بصورة مستدامة.

وفي البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، يعتمد التقييم على توافر نافذة مناسبة للتحرك، والتزام الحكومة، ودعم الشركاء، والقدرة على التنفيذ.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

قد يبدو هذا المصطلح تقنياً، لكنه يحمل أبعاداً سياسية واضحة. فإذا اعتبرت مجموعة البنك الدولي أن الحكومة لا تبدي التزاماً كافياً بالإصلاح، فقد تخفض التمويل أو تعيد توجيهه.

لكن لا ينبغي أن يتحمل المواطنون كلفة تعثر الإصلاحات بسبب عرقلة النخب السياسية.

ولذلك، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تطرح الأسئلة التالية:

من الذي يحدد معنى «الأثر المستدام»؟

هل يشمل مفهوم «التزام الحكومة» التشاور مع المواطنين؟

هل يمكن للأدلة التي يقدمها المجتمع المدني أن تطعن في الروايات الرسمية بشأن الإصلاح؟

وهل ستأخذ المجموعة في الاعتبار الحيز المدني، والفساد، وحقوق الإنسان، والعدالة الجندرية، والعدالة التوزيعية عند تقييم الأثر الإنمائي المستدام؟

ما المقصود بـ«الإجراءات المحدثة لتحول المسار»؟

تشير **الإجراءات المحدثة لتحول المسار** إلى الإصلاحات أو الاستثمارات التي ترى مجموعة البنك الدولي أنها قادرة على تغيير مسار بلدٍ ما في سياق الهشاشة والصراع والعنف. وتشمل الأمثلة الواردة في الاستراتيجية إصلاحات الاقتصاد الكلي والسياسات

المالية، واللامركزية، وحوكمة عائدات الموارد المعدنية، وتوسيع الخدمات في المناطق المحرومة، وإصلاحات حيازة الأراضي، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والإصلاحات الداعمة لبيئة الأعمال.

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني

يمثل هذا المفهوم أحد أهم مداخل التأثير والمناصرة أمام منظمات المجتمع المدني. وينبغي التأكيد على أن الإجراءات القادرة على تغيير المسار لا ينبغي أن تقتصر على إصلاحات مناخ الاستثمار أو الانضباط المالي، بل يجب أن تشمل استعادة الخدمات العامة الشاملة، وإعادة بناء مؤسسات محلية خاضعة للمساءلة، وحماية حقوق السكن والأراضي والملكية، ومنع استحواذ النخب على عمليات المشتريات العامة، وضمان توفير الحماية الاجتماعية الشاملة وبنية تحتية للرعاية، وحماية الحيز المدني، وإشراك النساء واللاجئين والنازحين داخلياً والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة، إلى جانب ضمان توفير **عمل لائق**، وليس مجرد زيادة عدد فرص العمل.

ماذا تقول الاستراتيجية بشأن التمويل؟

تشير الاستراتيجية إلى أن مستويات التمويل قد تُزاد أو تُخفض أو تُبقى على حالها تبعاً لإمكانية تحقيق أثر إنمائي مستدام.

وفي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، قد يشمل ذلك مخصصات التمويل القائمة على الأداء، والنوافذ التمويلية الموضوعاتية، ونافذة الهشاشة والصراع والعنف (FCV Envelope). أما في البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، فقد يؤثر ذلك في مستويات الإقراض وحدود التعرض للمخاطر. وبالنسبة إلى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، فإنه ينعكس على حجم واتجاه استثمارات القطاع الخاص.

مصطلح فني: نافذة الهشاشة والصراع والعنف

تمثل نافذة الهشاشة والصراع والعنف آلية تمويل خاصة ضمن المؤسسة الدولية للتنمية، تتيح توفير موارد إضافية للبلدان المؤهلة والمتأثرة بالهشاشة والصراع.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

تمثل آلية مواءمة التمويل المرحلة التي تتحول فيها الاستراتيجية إلى إجراءات عملية ملموسة. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني متابعة ما إذا كانت "الانتقائية" ستتحول إلى أداة لخفض التمويل عن البلدان الأكثر احتياجاً، أو لإعادة توجيهه نحو مشروعات يسهل تنفيذها ولكنها أقل قدرة على إحداث تحول حقيقي. كما ينبغي طرح أسئلة جوهرية، من بينها: هل يجري توسيع التمويل لدعم الخدمات العامة أم يتركز أساساً على المشروعات الموجهة للمستثمرين؟ وهل تُبرَّر قرارات خفض التمويل بصورة علنية؟ وهل تُستشار المجتمعات المتأثرة قبل تقليص التمويل أو إعادة توجيهه؟ وهل تستند قرارات التمويل إلى نتائج اجتماعية فعلية، أم إلى مؤشرات التزام الحكومات بالإصلاح فقط؟

ما هي أجندة الوظائف؟

تشكل أجندة الوظائف المحور الرئيسي للاستراتيجية، وتستند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية. يتمثل المرتكز الأول في بناء الأسس اللازمة للتنمية، بما يشمل البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والمهارات، والخدمات اللوجستية، وأنظمة المدفوعات، والمؤسسات العامة. ويركز المرتكز الثاني على دعم الإصلاحات التي تعزز بيئة الأعمال، مثل تبسيط إجراءات التسجيل، والمدفوعات الرقمية، وتعزيز المنافسة، والتنظيم المالي، وتسهيل دخول الأسواق. أما المرتكز الثالث، فيتمثل في توسيع التمويل والقدرات المتاحة للشركات، ولا سيما المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال التمويل الأصغر، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والضمانات، وحاضنات الأعمال، وسلاسل القيمة، والتحول الرقمي، والخدمات الاستشارية.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

تعترف الاستراتيجية بأن كثيراً من المنشآت متناهية الصغر في البيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف هي منشآت قائمة على اقتصاد البقاء، وليست شركات مرشحة للنمو السريع مستقبلاً، وهو اعتراف مهم. ومع ذلك، لا تزال الاستراتيجية تولي أهمية كبيرة لتنمية الأسواق، وتعبئة رأس المال الخاص، والوساطة المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين.

ومن ثم، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني التأكيد على ضرورة التمييز بين **حماية سبل العيش** التي تهدف إلى مساعدة الأفراد على تأمين احتياجاتهم الأساسية واستقرار دخولهم، و**العمل اللائق** الذي يوفر أجوراً عادلة وبيئة عمل آمنة ويحترم الحقوق ويمنع التمييز، و**تنمية القطاع الخاص** التي تركز على تطوير الأسواق والشركات والاستثمار، وبين **إضفاء الطابع المالي على البقاء**، أي دفع الأسر الفقيرة والمنشآت الصغيرة إلى مزيد من الديون والرسوم والمخاطر دون توفير حماية حقيقية.

هل تفترض الاستراتيجية أن القطاع الخاص هو الحل للهشاشة والصراع والعنف؟

ليس بصورة مباشرة، لكنها تمنح القطاع الخاص دوراً محورياً. إذ ترى الاستراتيجية أن القطاع الخاص هو الجهة الوحيدة القادرة على خلق فرص العمل على نطاق واسع وبصورة مستدامة، مع إقرارها في الوقت نفسه بأن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص داخل البيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف قد تكون متداخلة مع ديناميات النزاع.

ومن المتوقع أن تضطلع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدور أكبر من خلال الاستثمار، والخدمات الاستشارية، والتمويل الممزوج، والضمانات، وآليات الحد من المخاطر، ودعم تنمية القطاع الخاص المحلي.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

يُعد هذا الجانب من أكثر جوانب الاستراتيجية التي تستدعي التدقيق. ففي البيئات المتأثرة بالنزاعات وما بعدها، لا يُعد القطاع الخاص طرفاً محايداً بالضرورة. فقد تكون شركات المقاولات، والبنوك، ومالكو الأراضي، والمستوردون، وشركات البناء، والشركات المرتبطة بالنخب السياسية، والمستثمرون، جزءاً من اقتصادات الحرب أو من شبكات النفوذ السياسي.

ولذلك، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تتساءل: ما هي الشركات التي ستستفيد؟ ومن يملكها؟ وهل ترتبط بالنخب السياسية؟ وهل تتم عمليات المشتريات العامة بشفافية؟ وهل تُطبق معايير العمل؟ وهل تظل الخدمات في متناول الجميع؟ وهل تُستشار المجتمعات المتأثرة قبل إطلاق مشروعات البنية التحتية الخاصة؟ وهل تحمي الضمانات المستثمرين بينما تتحمل المجتمعات المحلية المخاطر الاجتماعية والبيئية؟

ماذا تقول الاستراتيجية بشأن إعادة الإعمار والتعافي؟

تشير الاستراتيجية إلى أن مجموعة البنك الدولي ستضع توجيهات ودليلاً عملياً للتعافي وإعادة الإعمار مخصصاً للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية. كما تؤكد أنه خلال الفترات الانتقالية قد تتحرك المجموعة بسرعة وعلى نطاق واسع، بدءاً من استعادة الخدمات الأساسية، وصولاً إلى إعادة الإعمار طويلة الأجل والاستثمارات الخاصة الداعمة لخلق فرص العمل.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

يحمل هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة إلى سوريا ولبنان. فإعادة الإعمار لا تقتصر على إعادة بناء البنية التحتية، بل تتعلق أيضاً بمن يعود، ومن يمتلك الأراضي، ومن يحصل على الخدمات، ومن يفوز بالعقود، ومن يتحمل عبء الديون، وأي سلطة سياسية تكتسب الشرعية.

ولذلك، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تدعو مجموعة البنك الدولي إلى التعامل مع إعادة الإعمار باعتبارها عملية للاقتصاد السياسي، لا مجرد عملية تقنية محايدة. كما ينبغي تقييم جهود إعادة الإعمار استناداً إلى إتاحة الوصول إلى الخدمات، واحترام الحقوق، وعدالة إعادة التوزيع، والمساءلة، والشمول، وليس فقط وفق سرعة التنفيذ، أو حجم الإنفاق، أو عدد الكيلومترات المنجزة من شبكات المياه، أو القدرة الكهربائية المضافة، أو حجم الاستثمارات التي جرى تعبئتها.

ما هو التنفيذ عبر أطراف ثالثة ؟

يقصد بالتنفيذ عبر أطراف ثالثة الحالات التي يتعذر فيها على مجموعة البنك الدولي العمل مباشرة من خلال الحكومة، فتُوكل تنفيذ المشروع إلى جهة أخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية العامة. وتشير الاستراتيجية أيضاً إلى أن المجموعة تعتزم استكشاف آليات تتيح لها العمل مع نطاق أوسع من الجهات المنفذة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني

يشكل التنفيذ عبر أطراف ثالثة فرصة مهمة لمنظمات المجتمع المدني، إذ يتيح استمرار تقديم الدعم في البيئات التي تمر بأزمات حادة. لكنه قد يؤدي أيضاً إلى إنشاء سلاسل تنفيذ مكلفة ومركزية، تصبح فيها المنظمات المحلية مجرد متعهدين فرعيين من دون دور حقيقي في صنع القرار.

وعليه، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تطالب بأن تستند ترتيبات التنفيذ عبر أطراف ثالثة إلى معايير شفافة لاختيار الجهات المنفذة، وأن تُنشر التكاليف الإدارية والنفقات غير المباشرة بصورة علنية، وأن تُكفل فرص عادلة للمنظمات المحلية، مع تبسيط إجراءات التحقق من الأهلية بالنسبة للجهات المحلية الموثوقة، وتوفير الحماية من الانتقام السياسي، وإنشاء آليات لتلقي ملاحظات المجتمعات المحلية، وضمان وجود رقابة مستقلة، ووضع خطط انتقالية تهدف إلى بناء قدرات المؤسسات العامة والجهات المحلية، بدلاً من ترسيخ أنظمة موازية دائمة لتقديم الخدمات.

كيف تتناول الاستراتيجية مسألة الحوكمة؟

تحضر الحوكمة في مختلف أجزاء الاستراتيجية، ولا سيما بوصفها شرطاً أساسياً لخلق فرص العمل. وتركز مجموعة البنك الدولي على إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، وإدارة المالية العامة، وتقديم الخدمات، واللامركزية، والأطر التنظيمية، وسيادة القانون، والمشتريات العامة، ومكافحة الفساد، وتعزيز المؤسسات.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

لا ينبغي اختزال الحوكمة في مسألة القدرات التقنية. ففي البيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف، ترتبط الحوكمة أيضاً بعلاقات القوة: من يسيطر على الموارد؟ ومن يُقصى؟ ومن يستطيع التعبير عن رأيه؟ ومن يحصل على العقود؟ ومن يصل إلى الخدمات؟ ومن تحميه القوانين؟

وعليه، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني الدفع نحو اعتماد أدوات تشخيص للحوكمة تشمل استحواذ النخب على الموارد، والتوزيع الطائفي، وتدخل الأجهزة الأمنية، وقمع الحيز المدني، والإقصاء الجندري، ونزع ملكية الأراضي، والاقتصاد السياسي للمشتريات العامة.

ماذا تقول الاستراتيجية بشأن المجتمع المدني؟

تعترف الاستراتيجية بمنظمات المجتمع المدني بوصفها شريكة يمكن أن تسهم في تعزيز المساءلة والشفافية، وإثراء تصميم المشروعات وتنفيذها، ورصد آثارها على أرض الواقع. كما تشير إلى شبكات الشباب، والمنظمات التي تقودها النساء، والجماعات الدينية، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وأصحاب المصلحة المحليين.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

تعترف الاستراتيجية بدور منظمات المجتمع المدني، لكنها تتعامل معها في الغالب بوصفها شريكة في التنفيذ أو الرصد أو تقديم الملاحظات أو الخدمات. ولا توفر ضمانات قوية لمشاركتها الفعلية في تحديد الأولويات القطرية، أو تصنيف المخاطر، أو تقرير الإجراءات القادرة على تغيير المسار، أو صياغة خيارات التمويل.

كيف تتناول الاستراتيجية قضايا النوع الاجتماعي؟

تنص الاستراتيجية على إدماج النوع الاجتماعي في مختلف مجالات العمل المتعلقة بالهشاشة والصراع والعنف. وتربط ذلك باستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن النوع الاجتماعي لعام 2024، وبأجندة المرأة والسلام والأمن. كما تسلط الضوء على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ورأس المال البشري، والفرص الاقتصادية للنساء، وقيادتهن، وإدماج التحليل الجندري في تقييمات المخاطر والقدرة على الصمود.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

يمثل هذا التوجه خطوة مفيدة، لكنه يظل غير مكتمل. فلا ينبغي اختزال النوع الاجتماعي في مشاركة النساء في سوق العمل أو دعم رائدات الأعمال. ففي البيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف، تعيد النزاعات توزيع أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، وديون الأسر، والمسؤوليات المرتبطة بالنزوح، وانعدام الأمن الغذائي، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وأعمال البقاء اليومية.

ولذلك، ينبغي أن يشمل التحليل الجندري أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والخدمات العامة، والحماية الاجتماعية، والصحة الإنجابية، والعنف، وحرية التنقل، والهوية القانونية، وحقوق السكن، والتقسيم الجندري في سوق العمل.

وفي حالتي لبنان وسوريا، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تسأل ما إذا كانت مشروعات التعافي تحد من أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر أم تزيدها. كما ينبغي تقييم أي مستشفى أو مشروع مياه أو مدرسة أو برنامج تحويلات نقدية، جزئياً، وفق مدى مساهمته في تخفيف أعباء العمل اليومي اللازم للبقاء، والتي تتحملها النساء والأسر المهمشة.

كيف تتناول الاستراتيجية قضايا المناخ؟

ترى الاستراتيجية أن تغير المناخ والهشاشة والصراع والعنف عوامل يعزز بعضها بعضاً. فالصدمات المناخية قد تعمق الهشاشة، بينما تضعف الهشاشة والصراع والعنف المؤسسات اللازمة للعمل المناخي. وتسعى مجموعة البنك الدولي إلى إدماج المخاطر المناخية في تشخيصات الهشاشة والصراع والعنف، وإدماج مخاطر الهشاشة والصراع والعنف في التشخيصات المناخية.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

قد تتحول سياسات التكيف المناخي في البيئات المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف بسهولة إلى مقاربات تقنية منفصلة عن علاقات القوة والعدالة الاجتماعية. ولذلك، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تسأل: من يملك البنية التحتية المناخية؟ ومن يتحمل كلفة التكيف؟ وهل تتم استشارة المزارعين والنازحين وسكان التجمعات غير الرسمية والنساء؟ وهل تؤثر المشروعات المناخية في الأراضي أو المياه أو سبل العيش المحلية؟ وهل تستطيع الجهات المحلية الوصول إلى التمويل المناخي؟ وهل تقلل المشروعات من أوجه عدم المساواة أم تخلق مظالم جديدة؟

ماذا تقول الاستراتيجية بشأن النزوح القسري؟

تتعامل الاستراتيجية مع النزوح القسري بوصفه تحدياً إنمائياً، وليس قضية إنسانية فقط. وتركز على تعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والنازحين داخلياً، وإدماجهم في أنظمة الخدمات الوطنية، ودعم فرص العمل ورأس المال البشري، وتطوير حلول يقودها القطاع الخاص، ومساندة المجتمعات المضيفة.

قراءة نقدية من منظور منظمات المجتمع المدني

يمثل الاعتماد على الذات هدفاً مهماً، لكنه قد يتحول إلى وسيلة لتطبيع خفض المساعدات أو نقل المسؤولية إلى النازحين أنفسهم. ولذلك، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني التأكيد على أن الاعتماد على الذات لا يحل محل الحماية القانونية، والحقوق، والوثائق الرسمية، وحرية التنقل، والوصول إلى الخدمات، والسكن الآمن، وعدم التمييز.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في لبنان، حيث تتأثر سبل عيش اللاجئين بالقيود القانونية، وتقسيم سوق العمل، والعوائق المرتبطة بالإقامة، والعداء السياسي. أما في سوريا، فلا يمكن فصل النزوح عن حقوق السكن والأراضي والملكية، وشروط العودة، والوثائق القانونية، والسلطات المحلية، والمخاطر الأمنية.

ما المبادرات القطاعية التي ينبغي لمنظمات المجتمع المدني متابعتها؟

تربط الاستراتيجية بين الهشاشة والصراع والعنف وعدد من المبادرات المؤسسية والقطاعية الكبرى. ففي قطاع الطاقة، تبرز مبادرة «المهمة 300» الهادفة إلى توسيع الوصول إلى الكهرباء، بما في ذلك الحلول اللامركزية والطاقة المتجددة. وفي قطاع الزراعة، تهدف مبادرة «AgriConnect» إلى تعزيز موقع المزارعين داخل سلاسل القيمة ودعم الأعمال الزراعية. أما مبادرة «Water Forward» فتركز على الأمن المائي، والصرف الصحي، والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف والفيضانات، والاتفاقات المتعلقة بالمياه. وفي المجال الرقمي وخدمات النطاق العريض، تشمل الأولويات الربط الرقمي، والهوية الرقمية، والمدفوعات الرقمية، والسجلات، والذكاء الاصطناعي، وحماية الخصوصية.

وفي مجال التعليم والمهارات، تشمل التدخلات الطفولة المبكرة، والتعلم، والمهارات المهنية، والربط بفرص العمل، والدعم النفسي والاجتماعي. أما في قطاع الصحة، فتشمل الأولويات توفير خدمات صحية جيدة وميسورة الكلفة، والتعاقد مع المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات، والتمويل القائم على النتائج، والصحة الرقمية.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، تركز مبادرة «SP500» على التحويلات النقدية، ودعم التوظيف، والمحافظ الإلكترونية، والسجلات الاجتماعية، والأنظمة القادرة على الاستجابة للصدمات. وفي قطاع المعادن والموارد التعدينية، تشمل الأولويات تعبئة رأس المال الخاص، والشفافية، وحوكمة الإيرادات، وتقاسم المنافع، والتعدين الحرفي. كما تشمل المبادرات النزوح القسري من خلال التركيز على الاعتماد على الذات، والوظائف، والخدمات، والمجتمعات المضيفة. وتتعامل الاستراتيجية مع العنف الإجرامي المنظم بوصفه خطراً سياقياً يهدد الوظائف والمؤسسات، بينما تدرج بيانات القطاع الأمني ضمن أدوات التشخيص، ولا سيما في مراجعات الإنفاق العام.

قراءة من منظور منظمات المجتمع المدني

ينطوي كل قطاع على مجموعة مختلفة من مؤشرات الخطر. فمشروعات الطاقة تثير أسئلة بشأن التعرفات والقدرة على تحمل الكلفة. وتثير الأعمال الزراعية أسئلة بشأن الأراضي، وديون المزارعين، والاستحواذ على سلاسل القيمة. أما المشروعات الرقمية فتثير مخاطر المراقبة والإقصاء.

وتطرح مشروعات الصحة أسئلة بشأن الوصول إلى الخدمات، والرسوم، والتعاقد. وتثير برامج الحماية الاجتماعية قضايا الاستهداف، والاستبعاد، وخصوصية البيانات، وكفاية المنافع. أما مشروعات المعادن فتطرح مخاطر الفساد، والأضرار البيئية، واستحواذ النخب على العائدات.

ماذا تعني هذه الاستراتيجية بالنسبة إلى سوريا؟

لا تقدم الاستراتيجية إطاراً متكاملاً خاصاً بسوريا، إلا أن تصنيفاتها ومقارباتها ذات صلة مباشرة بالسياق السوري.

وقد تُقارب سوريا من خلال عدد من تصنيفات الهشاشة والصراع والعنف، تبعاً لتصنيف مجموعة البنك الدولي وتقييمها القانوني، مثل اعتبارها بلداً يمر بأزمة حادة، أو في مرحلة انتقالية، أو متأثراً بالنزاع، أو اعتماد مزيج من هذه التصنيفات بحسب المناطق.

وترتبط بالسياق السوري بصورة مباشرة إشارات الاستراتيجية إلى السياسة التشغيلية رقم 7.30 (OP 7.30)، والتنفيذ عبر أطراف ثالثة، ونوافذ الانتقال، وإعادة الإعمار، والبنية التحتية للمياه، وجاهزية القطاع الخاص، ومنصات تقديم الخدمات المحلية.

وترد أوضح إشارة خاصة بسوريا في الملحق المتعلق بالمياه، حيث تشير مجموعة البنك الدولي إلى إعداد مشروع طارئ لإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية للمياه والصرف الصحي، وتحقيق التوازن بين التحسينات الفورية في الخدمات والتنمية طويلة الأجل، وتعزيز قدرات الحكومة على التنفيذ، مع احتمال إعادة توفير مياه آمنة وخدمات صرف صحي محسنة لنحو خمسة ملايين شخص.

أولويات منظمات المجتمع المدني في سوريا

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تسأل من الذي يحدد معنى «الانتقال» أو «نافذة الفرصة» في سوريا، وما إذا كان استئناف الانخراط سيعزز الرفاه العام أم يرسخ السلطة المركزية. كما ينبغي توضيح كيفية تطبيق السياسة التشغيلية رقم 7.30، ومدى مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية والبلديات والنازحين السوريين واللاجئين والمنظمات النسوية والمجتمعات المتأثرة في تحديد الأولويات.

ويجب كذلك التساؤل عن كيفية تجنب إضفاء الشرعية على الجهات المتورطة في الانتهاكات، وكيفية منع استفادة الشركات المرتبطة بالنظام أو بالنزاع من عمليات المشتريات. وينبغي تقييم ما إذا كانت مشروعات المياه والكهرباء والصحة والسكن ستعالج الإقصاء الجغرافي، وما إذا كانت تشخيصات إعادة الإعمار ستشمل حقوق السكن والأراضي والملكية.

كما ينبغي النظر في ما إذا كان التمويل سيعمق أعباء الديون أو يخلق أعباء مستقبلية لاسترداد التكاليف، وما إذا كان تعافي القطاع الخاص سيعود بالنفع على سبل العيش المحلية، أم سيخدم أساساً المستثمرين والمقاولين والشركات المرتبطة سياسياً.

الرسالة الأساسية للمناصرة بشأن سوريا

ينبغي أن تتمثل الحجة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني في أن التعافي في سوريا لا يمكن اختزاله في إصلاح البنية التحتية، وعودة المستثمرين، وتعزيز قدرات الحكومة على التنفيذ. بل يجب تقييمه من خلال الحقوق، والنزوح، والأراضي والملكية، والخدمات العامة، وشفافية المشتريات، والمساءلة المحلية، وعدالة توزيع منافع التعافي

ماذا تعني هذه الاستراتيجية بالنسبة إلى لبنان؟

لا تتناول الاستراتيجية لبنان بوصفه حالة متكاملة، إلا أن إطارها يرتبط به بصورة وثيقة، نظراً إلى أن لبنان يجمع بين الانهيار الاقتصادي، وضيق المديونية، وضعف المؤسسات، والنزوح، والآثار الإقليمية الممتدة للنزاعات، وتضرر البنية التحتية، وانهيار الخدمات، وأزمة القطاع المصرفي، وأوجه عميقة من عدم المساواة الاجتماعية.

ويظهر لبنان في الملحق المتعلق بالحماية الاجتماعية بوصفه مثالاً على الخدمات الاجتماعية المجتمعية والاستثمارات المحلية في التنمية. وعلى نطاق أوسع، تنطبق على لبنان بصورة مباشرة القضايا التي تركز عليها الاستراتيجية، بما في ذلك البلدان «المعرضة للخطر»، وتعافي القطاع الخاص، والحماية الاجتماعية، وإدارة المالية العامة، والوظائف، والمناخ، والنزوح القسري.

أولويات منظمات المجتمع المدني في لبنان

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تسأل ما إذا كانت مجموعة البنك الدولي ستتعامل مع لبنان باعتباره مجرد حالة تتطلب إصلاحات في الاقتصاد الكلي والسياسات المالية وتعافي القطاع الخاص، أم باعتباره أزمة عميقة في عقد اجتماعي هش.

كما ينبغي النظر في كيفية تفاعل إعادة الإعمار بعد النزاع مع الخسائر المصرفية غير المعالجة وإعادة هيكلة الديون، وما إذا كان تمويل التعافي سيُقدَّم في صورة منح أو قروض أو ضمانات أو استثمارات خاصة، ومن سيتحمل الكلفة من خلال الضرائب أو التعرفات أو الرسوم أو التضخم أو رفع الدعم.

وتشمل الأسئلة الأساسية أيضاً ما إذا كانت أنظمة الحماية الاجتماعية كافية وشاملة بالقدر المطلوب ومتاحة للجميع، وما إذا كان اللاجئون والمجتمعات المضيفة سيُدمجون من دون تأجيج التوترات الاجتماعية، وما إذا كانت الخدمات العامة تُعاد بناؤها بوصفها أنظمة عامة متكاملة أم تتحول إلى خدمات مجزأة قائمة على السوق.

ومن الضروري كذلك معرفة ما إذا كانت البلديات والمنظمات المحلية تُشرك قبل تحديد الأولويات، وما إذا كانت أعباء الرعاية وديون الأسر وشبكات البقاء غير الرسمية تحظى بالاعتراف اللازم، وما إذا كان دعم القطاع الخاص سيصل إلى العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وصغار المنتجين، أم سيتركز أساساً على الشركات الرسمية.

الرسالة الأساسية للمناصرة بشأن لبنان

ينبغي أن تتمثل الحجة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني في أن تعافي لبنان لا يمكن فصله عن مسألة من يتحمل كلفة الانهيار المالي، وكيفية إعادة بناء الخدمات العامة، وما إذا كانت الحماية الاجتماعية تخفف أعباء البقاء التي تتحملها الأسر، وما إذا كانت عمليات إعادة الإعمار ستخضع لاستحواذ النخب السياسية والمالية.

ما الذي تفتقر إليه الاستراتيجية؟

تتميز الاستراتيجية بدرجة عالية من التطور التشغيلي، إلا أنها تتضمن عدداً من الفجوات المهمة بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني.

أولاً، لا يحظى الحيز المدني بالاهتمام الكافي. فرغم إشارة الاستراتيجية إلى منظمات المجتمع المدني، فإنها لا تعالج بصورة قوية القمع، وتقلص الحيز المدني، والمخاطر التي تواجهها المنظمات المحلية التي تنتقد السلطات.

ثانياً، لا تحتل حقوق الإنسان موقعاً مركزياً بالقدر المطلوب، إذ تتركز لغة الاستراتيجية أساساً على الوظائف، والقدرة على الصمود، والمخاطر، والمؤسسات، وتنفيذ البرامج.

ثالثاً، يحضر تحليل الاقتصاد السياسي في الاستراتيجية بصورة مخففة. فهي تشير إلى الفساد، واستحواذ النخب، والمحسوبية، لكنها لا تواجه بشكل كامل الكيفية التي تؤثر بها اقتصادات الحرب، والشبكات السلطوية، والبنوك، والمقاولون، والجهات الأمنية، والنخب السياسية في مسارات التعافي.

رابعاً، يكاد منظور إعادة الإنتاج الاجتماعي يكون غائباً. فالاستراتيجية لا تعالج بما يكفي أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والعمل الأسري اللازم للبقاء، وإعداد الطعام، والدعم غير الرسمي لتوفير المأوى، والمطابخ المجتمعية، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل اليومي الذي يُبقي المجتمعات قادرة على الاستمرار خلال الأزمات.

خامساً، لا تحظى الديون والقيود المرتبطة بالاقتصاد الكلي بالموقع المركزي الذي تستحقه. فرغم الإشارة إلى ضيق المديونية بوصفه أحد الضغوط العالمية، لا تحلل الاستراتيجية بصورة معمقة كيف تؤثر برامج صندوق النقد الدولي، وأطر استدامة الدين، وإصلاح القطاع المصرفي، وإصلاح الدعم، وضبط أوضاع المالية العامة في الحيز المتاح للتعافي.

سادساً، تظل المشاركة ضعيفة للغاية. إذ تظهر منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكة أو جهة رقابية، لا بوصفها شريكة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتصنيف، أو تحديد الإجراءات القادرة على تغيير المسار، أو مواءمة التمويل، أو تحديد أولويات إعادة الإعمار.

ما الذي ينبغي لمنظمات المجتمع المدني متابعته في كل بلد يتعامل معه البنك الدولي في سياق الهشاشة والصراع والعنف؟

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني متابعة ثمانية مجالات رئيسية.

التصنيف

ينبغي معرفة كيفية تصنيف البلد: هل يُعد في أزمة حادة، أم في مرحلة انتقالية، أم متأثراً بالنزاع، أم معرضاً للخطر، أم مستقراً؟ وما الأدلة التي يستند إليها هذا التصنيف؟

أدوات التشخيص

ينبغي التحقق مما إذا كان هناك تقييم للمخاطر والقدرة على الصمود، أو إطار للشراكة القطرية، أو تشخيص منهجي قطري، أو تشخيص للقطاع الخاص القطري، أو تقرير قطري بشأن المناخ والتنمية، أو تقرير عن الوظائف، أو تقييم لاحتياجات إعادة الإعمار، وما إذا كانت هذه الوثائق تتضمن أدلة محلية.

التمويل

ينبغي تحديد ما إذا كانت الموارد تُقدَّم في صورة قروض أو منح أو ضمانات أو صناديق ائتمانية أو استثمارات خاصة أو تمويل ممزوج، ومن يتحمل مخاطر السداد أو المخاطر المالية العامة.

التزام الحكومة

ينبغي التساؤل عن الكيفية التي تعرّف بها مجموعة البنك الدولي الالتزام بالإصلاح، وما إذا كان هذا التعريف يشمل مكافحة الفساد، وحماية الحيز المدني، والحقوق، والشمول، والوصول إلى الخدمات العامة.

الوظائف

ينبغي تقييم ما إذا كانت الوظائف الناتجة عن المشروعات لائقة وآمنة وشاملة وتحترم الحقوق، أم أن هذه المشروعات تقتصر على توسيع سبل عيش غير رسمية ومنخفضة الأجر ومحفوفة بالمخاطر.

القطاع الخاص

ينبغي تحديد الشركات أو البنوك أو المقاولين أو المستثمرين أو الوسطاء الذين يستفيدون من المشروعات، وما إذا كانت لهم صلات سياسية، وما إذا كانت وثائق المشتريات متاحة للجمهور.

نموذج التنفيذ

ينبغي معرفة ما إذا كان التنفيذ يتم عبر الحكومة، أو وكالات الأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية، أو المنصات المحلية، أو الشركات الخاصة، أو الوسطاء الماليين، وتحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية وتخضع للمساءلة.

النتائج الاجتماعية

ينبغي تقييم ما إذا كانت المشروعات تحد من الفقر والإقصاء وأعباء الرعاية وأضرار النزوح والفجوات في الخدمات وعدم المساواة، أم أنها تكتفي بالإبلاغ عن المخرجات الكمية من دون قياس أثرها الاجتماعي الفعلي.

ما الوثائق التي ينبغي لمنظمات المجتمع المدني طلبها أو متابعتها؟

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني طلب ومتابعة أطر الشراكة القطرية، وتقييمات المخاطر والقدرة على الصمود، ووثائق تقييم المشروعات، والوثائق البيئية والاجتماعية، وخطط المشتريات، وخطط إشراك أصحاب المصلحة، وتقارير آليات التظلم، وتقارير حالة التنفيذ، ووثائق تمويل سياسات التنمية.

كما ينبغي متابعة مذكرات الأهلية الخاصة بنافذة الهشاشة والصراع والعنف أو مراجعاتها السنوية حيثما كانت متاحة، واستراتيجيات الحماية الاجتماعية، وتقييمات احتياجات إعادة الإعمار، ووثائق الصناديق الائتمانية، وإفصاحات مؤسسة التمويل الدولية عن استثماراتها، وإفصاحات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عن الضمانات، والتشخيصات القطرية المتعلقة بالمناخ، وتقييمات حماية البيانات الخاصة بالهوية الرقمية أو السجلات الاجتماعية.